

ملخق للجربرة الرسحية

مجاسية للنواث

محضر الجلسة التاسعة عشرة (اليوم الثاني)

من الدورة العادية الرابعة لمجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في ٢٦ / شوال / ١٤١٧ هجرية، الموافق / ١٩٧/٢٥ ميلادية.

الجند (۲۴)

العدد (۱۹)

صلحة

جدول الاعمال ١- استكمال البحث في قرار اللجنة المالية والاقتصادية رقم (٤) تاريخ

١٩٩٧/٢/١٦ والمتضمن مشروع قانون الجمارك لسنة ١٩٩٦.

٧- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

عينت يوم الاحد الموافق ١٩٩٧/٣/٩ الساعة الرابعة مساءاً.

Service in

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الاربعاء) الموافق ٥/٣/٣/ ميلادي. عقد مجلس النواب جلسته (التاسعة عشرة / اليوم الثاني) من الدورة (العادية الرابعة) برناسة (معالي المهندس سعد هايل السرور) وحضور أمين عام مجلس النواب الدكتور (محمد المصالحة) وتغيب باجازه من الاعضماء السادة: السيد على الشطي، سماحة الشيخ عبدالباقي جمو وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة :

معالى المهندس على ابواار اغب، معالى الدكتور عبدالله النسور، معالى الدكتور صالح ارشيدات.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة:

السيد عبدالعزيز جبر، السيد عبدالمنعم ابوزنط، السيد حمز ه منصور، د. ابر اهيــم زيـد الكيلانـي، السيدة توجان فيصل، السيد خليل حدادين، د. همام سعيد، معالى الدكتور عبدالحافظ الشخانبه، د. احمد الكوفحي، د. عبدالمجيد العزام، السيد عبداارحيم العكور، معالي الدكتور عارف البطاينة، السيد سليمان السعد، السيد ضيف الله المومني، د. فرح الربضي، د. محمد عويضه، معالي المهندس سمير قعوار، السيد احمد الكساسبه، د. نزيه عمارين، د. محمد الحاج، الميد بدر الرياطي، د. بسام العموش، السيد ذيب انيس؛ د. عبدالله العكايله.

وحضر من الحكومة :-

١ - دولة السيد عبدالكريم الكباريتي : رئيس الوزارء ووزير الخارجية ووزير الدفاع.

٧- معالى الدكتور عوض خليفات : وزير

٣- معاني المهندس عبدالهادي المجالي: وزير الاشغال العامة والاسكان.

٤- معالى السيد عبدالكريم الدغمي : وزير

٥- معالى السيد جمال الصرايرة : وزير البريد و الاتصالات.

٦- معالى الدكتور عبدالرزاق طبيشات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبينة.

٧- معالي الدكتور هاشم الدباس : وزير الطاقة و الثروة المعدنية.

٨- معالي السيد محمد الذويب : وزير دولة للشؤون البرلمانية.

٩- معالى السيد هشام التل : وزير دولة لشؤون رناسة الوزراء.

١٠ - معالي المهندس حماد ابوجاموس: وزير التنمية الاجتماعية.

١١ - معالي المهندس منسير صويس: وزير

١٢ - معالي السيد مقلح الرحيمي : وزير دولة. ١٣ - معمالي الدكتسور احمد القضماة : وزيسر

١٤ - معالي الدكتور مصطفى شنيكات : وزير الزراعة.

٥١ - مدالي السيد محسود الهويمل : وزير

١٦- معالي السيد محمد داوديسة : وزير

١٧ - معالى السيد محمد عوده نجادات : وزير

١٨ - معالى الدكتور منذر المصري : وزير التربية والتعليم.

١٩ - معالى السيد مروان عوض : وزير

٠٠- معالى الدكتور كمال ناصر: وزير التتمية الادارية.

وحضر من الامانة العامة : السيد نذير عطيات، السيد على الحسبان، السيد محمد الرديني، السيد غسان النجداوي.

معالي رئيس المجلس



بسم الله الرحمن الرحيم استمرارية للجلسة السابقة، النصاب مكتمل اعلين بدء الجلسة السيد الامين العام جدول الاعمال. السيد الأمين العام

١ -- استكمال البحث في قدر از اللجسة المالبة

والاقتصاديـــة رقسم (٤) تـــاريخ ١٩٩٧/٢/١٦ والمتضمن مشروع قمانون الجمسارك لسنة المادة (١٩)

معالي رئيس المجلس الدكتور نادر ابوالشعر كمقرر الدكتور نبادر ابوالشعر كمقرر اللجنة المالية

المادة كما وردت في المشروع

المادة (١٩)

والاقتصادية

عند وجوب تصفية الرسوم حكما على البضمانع المودعة في المستودع بسبب انتهاء مهلة الإيداع وعدم تمديدها تطبق نصوص التعريفة النافذة يوم انتهاء مهلة الايداع.

تخضع البضائع االمسحوبة من المستودع بصورة غير قانونية او الملحوض نقصها لدى مراجعة حسابات المستودع ارسوم التعريفة النافذة في تاریخ آخر اخراج منه او فی تاریخ اکتشاف النقص او في تاريخ وقوعه اذا امكن تحديده ايها اعلی رسما.

> قرار اللجنة المادة (١٩)

موافقة كما وردت في المشروج. معالي رئيس المجلس

قِ لِ النَّاجِيْدُ وِ الْقِيَّةُ وَ الْإِنَّةِ عِمْ الْفِيَّةُ وَ

السبد المقرب

والمالدة كما وردت أي الناماة

Healta (. V)



تخضع البضائع المعلقة رسومها وفق بيانات تعهد مكفولة والتي لم يجر تقديمها الى الدائرة لرسوم التعريفة النافذة في تاريخ تسجيل هذه البيانات او في تاريخ انتهاء المهل المملوحة لها أيها أعلى.

اما البضائع المعلقة رسومها والتي تقدم بيانها البي الدائرة من قبل اصحاب العلاقة بقصد وضعها في الاستهلاك فتطبق عليها التعريفة النافذة بتاريخ تسجيل هذا البيان الخاص بوضعها في الاستهلاك.

في الاستهلاك. قرار اللجنة

المادة (۲۰)

موافقة كما وردت في المشروع. معالي رئيس المجلس

معالي ابو عصام

السميد عبدالرؤوف الروابده

فقط شكلياً في السطر الرابع:

اما البضائع المعلقة رسومها والتي تقدم بيانها الى الدائرة هل يجوز لغير العاقل ان نقول تقدم؟ والاقدم بيانها للدائرة، لان غير العاقل لايتقدم ياسيدي في اللغة العربية، والصحيح: والتي قدم بيانها الى الدائرة.

معالي رئيس المجلس

قرار اللجنة مع التعديل موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر الدادة عدا

المادة كما وردت في المشروع المادة (٢١)

تخضع البضائع الخارجة من المناطق والاسواق

الحرة لوضعها في الاستهلاك لرسوم التعريفة النافذة وفق ماورد في المادة (١٧) من هذا القانون.

> قرار اللجنة المادة (٢١)

موافقة كما وردت في المشروع. معالي رئيس المجلس

القر ار مطروح على المجلس؟ موافقة. السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (۲۲)

تخضع البضائع المهربة او التي هي في حكم المهربة الى رسوم التعريفة النافذة في تساريخ اكتشاف التهريب او تساريخ وقوعمه اذا امكن تحديده او تاريخ التسوية الصلحية ايها اعلى.

قرار اللجنة المادة (۲۲)

موافقة كما وردت في المشروع. معالي رئيس المجلس: موافقه؟ موافقه

المادة كما وردت في المشروع

تطبق التعريفة اللافذة يوم البيع على البضائع التي تبيعها الدائرة للوضع في الاستهلاك وفق الاحكام المنصوص عليها في هذا القانون. قرار اللحنة

قرار اللجنة المادة (٢٣) موافقة كما وردت في المشروع.

معالي رئيس المجلس

قرار اللجنة مطروح على المجلس؟ موافقة. السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٤)

تطبق التعريفة النافذة على البضائع الخاضعة لرسم نسبي وفق قيمتها التقديرية في الحالة التي تكون عليها مالم تنص التعريفة على غير ذلك، اما البضائع الخاضعة لرسم نوعي فيستوفى عنها ذلك الرسم كاملاً بصرف النظر عن حالتها مالم تتحقق الدائرة من تلف اصابها نتيجة قوة قاهرة او حادث طارىء فيخفض مقدار الرسم النوعي بنسبة مالحق البضاعة من تلف وتحدد نسبة التلف بقرار من المدير بناء على تنسيب اللجنة العليا المنصوص عليها في المادة (٨١) من هذا القانون والصحاب العلاقة حق الاعتراض على هذا القرار لدى محكمة الجمارك خلال المدة المنصوص عليها في تلك المادة.

قرار اللجنة المادة (٢٤)

موافقة بعد استبدال رقم المادة (٨١) لتصبح (٨٢)

معالي رئيس المجلس الاستاذ عبدالرؤوف السيد عبدالرؤوف الروابده شكراً معالى الرئيس

لاول مرة يقدم الوزير تنسيبا الى المدير قبل قليل شكل المجلس اللجنة العليا برئاسة الوزير، بمعنى

وزير المالية (الجمارك) هو رئيس اللجنة العليب للجمارك، فكيف تنسب اللجنة العليب للمدير، الوزير ينسب للمدير سيدي الرئيس. اريد ان الهم من الحكومة من معالي وزيسر المالية هذا المنطق وشكراً.

معالي رئيس المجلس شكراً معالي وزير الماليـة غير موجود، معالي

> ابوعصام السيد عبدالرؤوف الروايده سيدي معالي الرئيس

اعيد مرة اخرى، لوقرأنا المادة (٢٤) السطر السادس: وتحدد نسبة التلف بقرار من المدير بناءً على تنسيب اللجنة العليا اللجنة العليا يرأسها وزير المالية (الجمارك) السلطة العليا للمدير، كيف تنسب اللجنة العليا لمدير الدائرة؟ وشكراً.

كيف تنسب اللجنة العليا لمدير الدائرة؟ وشكرا.
معالي رئيس المجلس
الحقيقة في قانون كهذا لا اعرف من يتولى اذا
كان معالي وزير المالية موجود في البلد او لا؟
واذا كان موجود في البلد المفروض ان يكون
معالي وزير المالية ليدافع عن القانون وهو

قانون مالي، تفضل معالي وزير العدل. معالي وزير العدل

شكراً معالى الرئيس حقيقة معالى وزير المالية موجود في الديوان الملكي باجتماع مع وقد الماني اقتصادي ولابد من حضوره، والحضور ضروري مع هذا الوقت الذي يبحث شؤون اقتصادية بين الاردن والمانيا.



السيد رئيس اللجنة

اللجنة الاستشارية للجمارك.

معالي رئيس المجلس

اين موقع الاقتراح؟

السيد رئيس اللجنة

معالي رئيس المجلس

المادة (١٣) تجاوزناها.

السيد رئيس اللجنة

معالى رئيس المجلس

السيد المقرر

وشكر ١.

معالي رئيس المجلس

شكراً، الاستاذ اخوارشيده

السيد عبدالله اخوارشيده

شكرأ معالي الرئيس

التي صوتنا عليها، السيد المقرر

في المادة (١٣)

ان اللجنة المشكلة من قبل مجلس الوزراء تسمى

لكن الحق اولى، اذن يجب ان نميز بين اللجنتين ا

ياعزيزي في آلية معروفة لمناقشة القوانين، والا

رجعنا الى هذه المادة وممكن ان نرجع للمواد

سيد الرئيس يعني هذه اللجنة العليا المقرر

تعبينها من قبل الوزير بموجب المادة (٨١) هي

لجنة عليا مشكلة او مؤلفة من ثلاثة اشخاص من

كبار موظفي الدائرة للنظر في الخلافات حول

قيمة البضاعة او منشأها ومواصفاتها الى اخره.

هذه لجنة عليا مشكلة او مؤلفة بقرار من الوزير

الاقتراح هو :

بخصوص الذي تفضل به معالى النائب المحترم ابو عصام، هذه اللجنة المذكورة في المادة (٢٤) ليست اللجنة العليا للجمارك وانما اللجنة العليا لغايات الاعتراض على الخلافات في القيمة وهي منصوص عليها في المادة (٨٢) وهي غير اللجنة العليا التي سبق للمجلس الكريم ان اقر ها، ارجو ان اكون قد اوضحت معالى الرئيس، والحكومة تستطيع ان تدافع عن هذا القانون وتستطيع الاجابة، لكن الحقيقة كنا نتحدث في مادة سبقتها انا ومدير عام الجمارك، ولذلك فاتتى ملاحظة معالى ابوعصام اول مرة واعتذر واجيب عليها كما اجبت وشكراً.

معالي رئيس المجلس شكر أ، معالى ابو عصام. السيد عبدالرؤوف الروابده سيدي فيما يتعلق بالموضوع التي اعترضت عليه اكتفيت بالاجابة من معالى وزير العدل، ولكن ياسيدي لسيادة الدولة وللعلاقة بين السلطات هل يقدم اجتماع بوفد الماني على مجلس الشعب؟ هل من حق الحكومة اية حكومة وليس هذه الحكومة ان تقدم اللقاء باي اجنبى على ممثلي الشعب الاردنى؟

انا اعتقد أن هذا موقف يمس بكر امنة هذا المجلس وشكرا.

معالي رئيس المجلس شكراً، معالى وزير العدل معالي وزير العدل النكرأ معالي الوئيس

أي وزير في الحكومة يستطيع ان يدافع عن هذا القانون، والحكومة تتفق فيما بينها من يدافع عن اقتراحاتها المقدمة الى المجلس الكريم، وهذا اقتراح بقانون مقدم من الحكومة الى هذا المجلس الكريم، وليس كما ذكر، يعنسي بـ تقديم ضيف اجنبي على هذا المجلس وعلى سيادة الشعب الاردني، وانما معالى الرئيس كان جوابــاً على سؤالك ان كان وزير الماليـة هنا ام خارج الوطن وقد اجبت معالي الرئيس نيابة عن المكومة بأن معالى وزير المالية موجود لكنه في اجتماع اخسر، ونحن موجودين هنا والعدد الموجود من الوزراء من هذه الحكومة يستطيع ان يجيب على استفسارات السادة الزملاء بكل اريحية وبكل رحابة صدر ودون أي مناكفات

معالي رئيس المجلس

شكراً معالى الرئيس

الواقع حصل لبس بين اسم اللجنتين وقد كنت اللجنتين حتى لومررنا على هذه المادة، ارجو

لاسمح الله وشكراً.

شكرا، سعادة رئيس اللجنة السيد عبدموسى النهار

رئيس اللجنة المالية والاقتصادية

اثرت هذا الموضوع في السابق ولم ينفق المجلس على ذلك، فيجب التمييز بين اللجنتين، اللجنة الوزارية هي لجنة استشارية وهذه اللجنة هي لجنة جمارك ولذلك يجب التمييز بين الأخذ بهذا الاقتراح وشكرا.

معالي رئيس المجلس ماهو الاقتراح استاذ موسى؟

نعم لاول وهلة بالنسبة الى المصطلحات القانونية والتسميات هي توجد ارباك، ولكن اذا قرأت التفسير للمادة فلا ارباكات ابدأ، المادة (١٣) تتعلق باللجنة العليا للجمارك وهذه مشكلة من مجلس الوزراء ولها مهمة استشارية بينما المادة (٨١) قرار من الوزير بتشكيل لجنة عليا فقط ليست للجمارك، هناك مسماة لجنة عليا للجمارك وهذا لجُّنة عليا كانمـا هـي اداريـة او استشـارية، ولذلك ارجو التجاوز عن التسميات لان موضم

> معالي رئيس المجلس الاستاذ هاني مصالحة السيد هاتي مصالحة

شكرأ معالي الرئيس الواقع اللجنة المشكلة وفق المادة (٢٤) من هذا القانون هي لجنة اعتر اضية وحتى يزال الالتباس بينها وبين اللجنة العليا المشكلة من قبل رئاسة الوزراء، اقترح ان تكون وفقاً لذلك:-بناء على تنسيب اللجنة الاعتراضية العليا. وهذا يزيل الالتباس في هذه المادة وشكراً.

في صلب المواد مهمة كل لجنة وشكر أ. معالي رئيس المجلس

شكر أ، الاستاذ عبدالرؤوف السيد عبدالرؤوف الروايده المادة التي مرعليها المجلس لاعودة اليها، اللجنة العلياء ان نسمى هذه اللجنة الخاصة بناء على تنسيب اللجنة الخاصة المنصوص عليها أسي المادة (٨١) والمادة (٨١) سترد الينا بعد قليل

فيتم التفريق بين اللجنتين.

معالي رئيس المجلس

شكراً، اطرح اولاً تسميتها باللجنة الخاصة بدل من اللجنة العليا من مع هذا الاقتراح؟ موافقة. بعد تعديل المادة ككل مطروحة على المجلس الكريم؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع المادة (٥٧)

تطبق أحكام المواد (١٦-٢٤) من هذا القانون على جميع الرسوم والضرائب الاخرى التسي تستوفيها الدائرة مالم يكن ثمة نسص قانوني مخالف.

> قرار اللجنة المادة (٥٧) موافقة كما وردت في المشروع. معالي رئيس المجلس موافقة؟ موافقة. السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع الغصل الثاني العناصر المميزة للبضاعة

القسم الاول / منشأ البضاعة المنشأ غير التقضيلي

المادة (٢٦)

منشأ البضاعة هو البلد الذي انتجت فيه. ومصدر البضاعة هو البلد الذي استوردت منه مباشرة. والبضاعة المنتجة في بلد ما هي ثلك الله تلتج أو يشم المصول عليها كليا في ذلك

البلد ويشمل ذلك مايلي :-

- المنتجات المعدنية

مجلس النواب

- ب- المنتجات النباتية
- ج- الحيوانات الحية
- د مشتقات الحيوانات الحية
- هـ منتجات صيد الاسماك او الصيد البري
- و منتجات الصيد البحري والمنتجات الاخرى التي يتم الحصول عليها من البحر خارج المياه الاقليمية لبلد ما بواسطة مراكب صيد مسجلة في البلد المعني وترفع علم ذلك البلد.
- ز البضائع التي تنتج او يتم المصول عليها على ظهر السفن الصناعية من المنتجات المشار البها في البنــد (و) من هذه المــادة والتــى يكــون منشؤها ذلك البلد، شريطة ان تكون السفن مسجلة في البلد وترفع العلم الخاص به.
- ح المنتجات المأخوذة من قعر البحر او التربة التحتية له خارج المياه الاقليمية شريطة ان يكون لذلك البلد حقوق خاصة لاستغلاله قعر البصر او التربة التحتية المشار اليها.
- ط- منتجات النفاينات والمخلفات الناتجة عن عمليات التصنيع والمواد المستعملة، اذا جمعت هداك وتكون صالحة فقط لاعدة استخدامها
- ي- البضائع التي يتم انتاجها في ذلك البلد من البضائع المشار اليها في البنود من أ – ط او مشتقاتها في أي مرحلة من مراحل الانتاج.

معالي رئيس المجلس المادة بجميع فقراتها مطروحة على المجلس

الكريم؟ موافقة. السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع المادة (۲۷)

أ - تعتبر البضائع التي يتم انتاجها في اكثر من بلد من منشأ البلد الذي يجري عليها فيه أخر تصنيع شريطة ان يتم الانتاج في مشروع مجهز لهذه الغاية للحصول على منتج جديد،

ب- تخضع البضاعة المستوردة من غير بلد المنشأ بعد وضعها في الاستهلاك في ذلك البلد للتعريفة الجمركية المطبقة على بضائع بلد المنشأ او المصدر ايهما اعلى.

جـ- تخضع البضائع التي يلحق بهـا تصنيـع اضافي في غير بلد المنشأ للتعريفة الجمركية المطبقة على بضائع بلد المنشأ او بلد التصنيع حسب درجة التصنيع وفقاً للأسس الواردة في

الفقرة (أ) من هذه المادة. المادة كما وردت في المشروع

موافقه كما وردت في المشروع معالي رئيس المجلس الاستاذ عبدالرؤوف الروابده السيد عبدالرؤوف الروابده

باسيدي السؤال موجه للحكومة الموقرة ايضا، الفارق بين (أ) و (ب) من هذه المادة، لم استطع ان افهمه واسمح لي سيدي الرنيس ان

أ : تعتبر البضائع التي يتم انتاجها في اكثر من بلد من منشأ البلد الذي يجري عليها فيه آخر

تصنيع، واضحة جداً. شريطة أن يتم الانتاج أسي مشروع مجهز لهذه الغاية المحصول على منتج

اذن اذا تكرر انتاج التي انتج في اكثر من دولـــة، الدولة الاخبيرة التي تم فيها الانتاج هي دولة

لنقرأ (جـ) سيدي الرئيس :-

تخضع البضائع التي يلحق بها تصنيع اضافي في غير بلد المنشأ أي تم انتاجه واصبح كاملاً، اي درجة من درجات الانتاج، الجزء الاخير نحن اعترفنا فيه في الفقرة (أ) في غير بلد المنشأ للتعرفة الجمركية المطبقة على بضائع بلد المنشأ او بلد التصنيع.

لم استطع ان افهم الفرق بين الفقرتين، الفقرة الاولى قال :

أي تصنيع على أي مادة يجري الدولة الاخيرة التي تم فيها التصنيع هي دولة المنشأ.

يجري تصنيع الاضافي. ما همو المثال على ذلك؟ او ماهو الفارق بين الفقر تين لم افهمه. شكر ا سيدي الرئيس معالي رئيس المجلس شكر أ، الاستاذ نادر ابوالشعر

السيد المقرر

سيدي الرئيس انا اوافق معالى الاخ ابوعصام، لانه برأيي المتواضع هذه المادة هي عبــارة عن اعادة للفقرة (أ) ولكن باسلوب غير منظم، معالي رئيس المجلس

ما معنى تصنيع اضافي؟ هل لو جاءت الى

الاردن واضيفت لها مرآة ارؤية من خلف

السيارة او حدثه الاضوية وسنتحدث عن امر

اخر جديد هذا ما سألته واست معترضاً على

المادة ولست مطالباً بحذفها، انا اطالب بفهمها

الان مداولات المجلس ستحكم تطبيق القانون

شكراً، اذن اطرح الفقرة (أ) على المجلس

المادة كما وردت في المشروع

ا - تخصع البضاعة المستوردة لاثبات المنشأ

وتحدد شروط اثبات المنشأ وحالات الاعفاء منسه

ب- للدائرة الحق بطلب بينات اضافية لاثبات

منشأ البضاعة في حالة الشك بصحة شهادة

بقرار من الوزير بناء على تنسيب من المدير.

وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

الكريم؟ موافقة.

الفقرة (ب)؟ موافقة.

الفقرة (جـ)؟ موافقة.

المادة ككل؟ مو افقة.

السيد المقرر

المنشأ المبرزة.

قرار اللجنة

المادة (٢٨)

السيد المقرر

موافقة كما وردت في المشروع.

قرار اللجنة حول المادة موافقة؟ موافقة.

معالي رئيس المجلس

اطرح الفقرة (أ) الاستاذ الهوارشيدة السيد عبدالله اخوارشيدة

سيدي انا بتقديري برغم انني است مالياً ولا جمركياً مخصرم، ان الفقرة (أ) لها غاية والفقرة الاخسيرة التي تم الاعتراض عليها لها غاية قد تحصل بعض التصنيعات في بلاد يلحق بها تصنيعات تحديثية لبلد اخر او منشأ اخر، فهنا قد يرفع القمية بشكل مضاعف او ضعف ونصف او زیادهٔ بنسبهٔ (۵۰-۲۰٪) فتحوطت الحكومة لمثل هذا بان حق للدولة او للخزينـة ان تأخذ من هذه الرابح التي يمكن ان يجريها هذا التساجر الدذي استورد، وانسا بتقديسري بقاءهما لايضير، ولو كان معالي وزير المالية يفسر لنــا اوضىح وشكر أ.

> معالي رايس المجلس شكر أ، الاستاذ هاني مصالحة

السيد هاتي مصالحة شكراً معالى الرئيس

الواقع انا اثني على كلام الزميل عبدالله، واعتقد ان المادة جاءت تفصيلية وهي تميز بين نوعين من البضائع، البضائع التي يتم انتاجها في اكثر من بلد من منشأ البلد الذي يجري عليه اخر تصنيع، وهذه جاءت لتوضيح ان اخر عمليـــة تصنيع لتلك البضاعة هي البلد التي يتم احتساب التعرفة الجمركية على اساسه.

الفقرة (ب) هي تخضع للبضائع المستوردة التي يتم انشاها في غير بلد المنشأ وهذا تمييز بين اللوعيين واقترح الموافقة علنى النض كما ورد من الحكومة وشكراً.

معالي رئيس المجلس شكراً، معالي وزير العدل معالي وزير العدل شكر أ معالي الرئيس

في الفقرة (أ) تتكلم المادة عن مراحل التصنيع، وهي عدة مراحل من مراحل التصنيع المنتج الواحد حتى يصبح المنتج النهائي.

اما الفقرة (جـ) تعني انه اذا جـرى اضافات جديدة على المنتج فتطبق التعرفة الجمركية

الفقرة (أ) تتحدث عن التصنيع والفقرة (جــ) تتحدث عن التعرفة الجمركية بانها تطبق على اخر تصنيع واخر بلد صنع فيه المنتج النهائي وشكر ١.

> معالي رئيس المجلس شكراً، الاستاذ عبدالرؤوف السيد عبدالرؤوف الروابده

فقط يا سيدي رجائي الحار وانا أخذ مثالاً على ما اورده معالي وزير العدل المحترم، تعتبر البضائع التي يتم انتاجها في اكثر من بلد من منشأ البلد الذي يجري عليها فيه اخر تصنيع هذه محلولة. في المواد الاخرى تقول :

انت تأخذ رسما جمركيا على بلد المنشا، فأجابت هذه المادة على ماهي الرسوم، ان ماورد في الفقرة (جـ) سيدي الرئيس هو تصنيع اضافي، ما معنى تصنيع اضافي؟

سیارة انتجت فی امریکا (البودی) تهم رکب الماتور في المانيا ثم اضيف لها شيء في ايطاليا، وتدفع رسماً على انها بضاعة ايطالية.

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٩)

تطبق قواعد المنشأ التفضيلي وفقأ لملاتفاقيات المعقودة بين المملكة والاطراف الاخرى والتي تنص على منح معاملة تفضيلية.

المنشأ التفضيلي

(PT)

موافقة بعد اضافة عبارة (شريطة المعاملة بالمثل وعدم الاضرار بالانتاج المحلي والدخل القومي) الى اخر ها.

> معالي رئيس المجلس الاستاذ عبدالرووف

سيدي ارجو ان اقف مع مادة الحكومة وضد تعديل اللجنة و لاقرأ المادة سيدي الرئيس :

تطبق قواعد المنشأ التفضيلي وفقأ للاتفاقيسات المعقودة بين المملكة والاطراق الاخرى.

اذن ما يحكم هذا الامر ليس القانون، ستحكمه صبيغة الاتفاقية بين الدولتين وفي صيغة الاتفاقيــة وظيفة الحكومة ان تحمي الانتباج المحلس وأن تحمى الاقتصداد الرطني، اما أن تاتي اللجالة وتقول في اخر المادة :

شريطة المعاماة بالمثل:

و هذه اتفاقية بيني وبينهم، أي معاملة بالمثل؟ فسي الاتفاقية تضم كل شروطك وعدم الاضرار بالانناج المحلي، كأنك تقول ان الحكومة ستعقد اتفاقية تندر بالانتاج المطي، شم وهذا اهم

قرار اللجنة السيد عبدالرؤوف الروابده

وسؤال رجاء لمعالي وزير العدل: هل يجوز تعديل الاتفاقيات بقانون؟ يعني نـأتي ونقول بمادة بالقانون :

انه نطبق الاتفاقية شريطة المعاملة بالمثل. هذا تعديل للاتفاقية التى وقعت بين الحكومة وبين دولة اخرى وشكراً.

> معالي رئيس المجلس شكراً، الاستاذ اخوار شيدة

السيد عبدالله اخوارشيدة

سيدي ما يتفضل به معالى الزميل الحقيقة انه حق وصحيح ومن ناحية قانونية (١٠٠٪) الاتفاقيات /لاعبث بها الا ان تجري التعديلات من قبــل الحكومتيــن المتعــاقدتين وهــذا امــور تفضيلة معروفة في القوانين، ولايجوز ادراج التعديل في هذه المادة خشية أن تكون هنالك مزاجية، والمزاجيـة لن تكون تحكمها السياسـة الاقتصادية في البلد، لذلك انا مع بقاء النص كما ورد في المشروع وشكراً.

معالي رئيس المجلس معالي وزير العدل معالي وزير العدل

معالي الرئيس مع احترامي لقرار اللجنة الموقرة ونحن نحترم الجهد الذي قامت به اللجنة، لكننا نرى أن وجود هذا الاقتراح من اللجنة الكريمة من باب لزوم لايلزم، والاتفاقيات توضع بها الشروط كما ذكر معالى ابوعصام التي يتفق مع الدولتين، ثم اننا لايجوز لنا كما ذكر ايضا، لايجوز لنا ان نعدل شروط تلك الاتفاقيات بقانون

اخر، فالاتفاقيات هي التي تفرض نفسها بعد ان توقع وتأخذ مراحلها الدستورية ولايجوز بمقتضى قانون اخر ان نقول شريطة كذا فيما يتعلق بالاتفاقيات فالاتفاقيات لهما اصمول خاصمة وتجريها الدولة بمقتضى الدستور الاردنسي الذي يبيح نوع من الاتفاقيات يحتاج الى موافقة مجلس الامة كما يعلم الجميع ونوع منها لايحتاج الا الى موافقة الحكومة مقترنسة بالارادة الملكيسة السامية، ولذلك نعتقد ان الاضافة من بــاب لـزوم لايلزم، ونحن نوافق على النص كما ورد من الحكومة اذا سمحت لنا اللجنة الكريمة بذلك وشكر ا سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس شكراً، الاستاذ رئيس اللجنة

السيد رئيس اللجنة

شكرا معالى الرنيس

مع احترامي لراي الاخوان لما قدمه، نحن نتكلم عن مرحلة قبل عقد الاتفاقيات نريد ان نلزم أي حكومة اتية ان تكون تلك الاتفاقيات ملتزمة بهذا النص بان لايؤثر أي اتفاقية على الانتاج المحلي وهذا حاصل حالياً، وفي امثلة موجودة حالياً، وان المستوردات من دول عربية اخرى انها تؤثر على الانتاج المحلى نتيجة تلك الاتفاقيات، ولذلك هذا الاقتراح ليس هو يأتي بعد عقد الاتفاقيات، نحن نريد ان نضع قواعد عامة حتى للتفاقيات التي تبرمها الحكومة وهذا المجلس لمه الحق ان يقيد اية حكومة كانت بهده النصوص، ولهذا نحن افترحنا هذا اللص اجتهادأ منا واثـار

هذا الموضوع بالذات حتى نرى كيف هذه المنتجات التي تاتي من دول عربية اخرى تضارب على المنتجات المحلية نتيجة تلك الاتفاقيات ولهذا رأينا ان نعدل هذا النص ليكون مقيداً للحكومة وشكراً.

معالي رئيس المجلس شكر أ، الاستاذ عبدالرؤوف السيد عبدالرؤوف الروابده

ان سعادة رئيس اللجنة اورد معلومات ليست واردة في المادة هذه المادة لاتتصدت الاعن اتفاقبة موقعة، وارجو ان تقرأ المادة مرة اخرى: تطبق قواعد المنشأ التفضيلي وفقأ للاتفاقيات المعقودة لقد تم عقدها وانتهى امرها، ورقابة الحكومة في النزامها بحقوق المواطنين ليـس مقرها هذا القانون، اذا كانت هناك اتفاقيات عقدتها الحكومات مخالفة للمصلحة العامة، فمقرها الرقابة السياسية وليس ان تقول للحكومــة عليك ان تتقيدي بعدم الاضرار بالانتاج المحلي، هذه امور تقديريـة تخضـع لتقديــر المفــاوض، ونحن لنا سلطة الرقابة عليها ولكنها ليست قيدا على الحكومة قبل عقد الاتفاقية وشكرا سيدي

معالي رئيس المجلس شكراً، السيد رئيس اللجنة السيد رئيس اللجنة شكرأ معالي الرئيس مع احترامي لقول معالي ابوعصام، هل هذا القانون ينصرف فقط على الاتفاقيات المعقودة

سابقاً؟ ام يأتي للاتفاقيات اللاحقة? هذا القانون يأتي للاتفاقيات اللاحقة وليس للمعقودة ولذلك هذا تحمظاً لما سيأتي، اما الاتفاقيات المعقودة فلا ينقصها أي قانون ومفهوم هذا الموضوع وشكراً معالي رئيس المجلس شكرأ، الاستاذ هاني

السيد هائي المصالحة شكر أمسيدي الرئيس

الواقع ان اعطاء المرونة للمادة (٢٩) كما هي وارده من الحكومة لعقد الاتفاقيات المستقبلية للحكومة اما تقييد النص كما هو وارد بقرار اللجنة مع الاسف سيقيد حركة الاتفاقيات بين الحكومة واي دولة اخرى مستقبلاً لـذا ابقـاء النص كما ورد من الحكومة اعتقد فيه نوع من المرونة بالاتفاقيات التي تعقدها الحكومة مستقبلا بينها وبين أي جهة اخرى وشكراً.

معالى رئيس المجلس

اتضمت الصورة بالرأبين حول هذه النقطة، اطرح اولاً قرار اللجنة حول التعديل المرفق، من مع تعديل اللجنة؟ السيد الامين العام

(١١) من (٤٢)

معالي رئيس المجلس لم ينجح القرار، اذن اطرح المادة كما وردت في المشروع موالقة؟ موافقة.

السيد المقرر

اذا سمحت لي في بعض التوضيح قبل قراءة قرار اللجنة وجدت اللجنة ان المادة (٣٠) من

هذا المشروع تستوجب اعددة التبويب دون الاخلال بمضمونها وذلك لتسهيل فهمها وازالة أي احتمال للبس او تداخل فقراتها وينودها الاحرف والارقام الدالة عليها لاسيما حين يشار او يستشهد بتلك الفقرات، ولهذا وقد اعيد تبويبها بتوافق مع معالي وزير المالية ومدير الجمارك واصبحت المادة على النحو والشكل بالنص الظاهر في تقرير اللجنة في مقدمة هذا المشروع.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع القسم الثاني القيمة الجمركية

المادة (۲۰)

أ - تكون القيمة الجمركيو الواجب التصريح عنها للبضائع المدخلة الى المملكة هي قيمة الصفقة أي الثمن المدفوع فعلا أو المستحقة عند شراء تلك البضائع وضمن الشروط التالية:-

١- ان لايكون هناك قيود على استخدام البضائع
 او التصرف بها غير القيود :

أ - المنصوص عليها في هذا القانون او أي قانؤن اخر.

ب- التي تحدد المناطق الجغرافية التي يمكن
 اعادة بيع البضائع فيها.

ج- التي ليس لها تأثير كبير على قيمة البضائع.
 ٢- أن لايكون البيع أو الثمن مرتبطاً بشرط معين أو خاضعاً لاعتبار ما، لا يمكن تحديد قيمته بالنسبة للبضائع التي يجري تقييمها.

٣- ان لابتسحق البائع أي جزء من حصيلة اعادة بيع البضائع او التصرف بها او استخدامها في مرحلة لاحقة من جانب المشتري، بشكل مباشر او غير مباشر مالم يكن من الممكن اجراء التعديل المناسب على القيمة وفقا لاحكام الفقرة (هـ) من هذه المادة.

٤- ان لايكون البائع والمشتري مرتبطين.
 لايعتبر الاشخاص سواء أكانوا طبيعيين او اعتباريين مرتبطين الا اذا :

أ - كانوا موظفين او مديرين احدهم لدى الآخر
 ب- كان معترفا بهم قانونا كشركاء في العمل.
 ج- كانوا أصحاب عمل ومستخدمين.

د - كان احدهم يملك بشكل مباشر او غير مباشر مالا يقل عن خمسة بالمائة من الحصص والاسهم التي تمنحه حق التصويت لدى الاخر. هـ- كان احدهما يشرف على الاخر بشكل مباشر او غير مباشر.

و - كان كلاهما خاضعا بشكل مباشر او غير
 مباشر لاشراف شخص ثالث.

ز - كانوا معا يشرفون بشكل مباشر او غير مباشر على شخص ثالث.

ح - كانوا من افراد نفس العائلة حتى الدرجة الثالثة.

ب- ان مجرد وجود ارتباط بين البائع والمشتري وفقا لاحكام الفقرة أ /٤ من هذه المادة لايتخذ اساس لاعتبار قيمة الصفقة غير مقبولة مالم يثبت للدائرة إن هذا الارتباط قد اثر على القيمة.

ج- تقبل قيمة الصفقة، في عملية بيع بين اشخاص مرتبطين، وتقيم البضائع وفقاً لاحكام الفقرة (أ) اذا اثبت المستورد ان هذه القيمة قريبة جدا من احدى القيم الاختبارية (القياسية) التالية لبضائع استوردت خلال (٩٠) يوما قبل

ار بعد تاريخ الاستيراد وعلى النحو التالي:
۱- قيمة الصفقة لبضائع مطابقة او مشابهة بيعت لمشترين غير مرتبطين بالبائعين من اجل تصديرها الى المملكة.

۲- القيمة الجمركية لبضائع مطابقة او مشابهة وفقا لاحكام أي من البندين (۳)، (٤) من الفقرة (۳) من المادة (۳۱)

د - يراعى تطبيق القيم الاختبارية القياسية)
المشار اليها في الفقرة (ج) من هذه المادة
الاختلافات الثابتة في المستويات التجارية
والتكاليف المنصوص عليها في الفقرة (هـ) من
هذه المادة.

هـ- عند تحديد قيمة الصفقة، تضم التكاليف التالية بالقدر الذي لاتكون فيه هذه التكاليف مشمولة بالثمن المدفوع فعلا أو المستحق عن البضائع المستوردة:-

۱- العمولات والسمسرة باستثناء عمولات الشراء.

٢- سمعر العبوات التمي تعتبر للاغراض الجمركية جزءا من البضاعة.

٤ - قيمة البضائع والخدمات التالية التي يقدمها المشتري، بشكل مباشر او غير مباشر، مجانا او

بتكلفة مخفضة للاستخدام في انتاج البضائه المستوردة:

أ - المواد والمكونات والاجزاء الداخلة في البضائع المستوردة.

ب- العدد والاصباغ والقوالب المستخدمة في انتاج البضائع المستوردة.

جـ- المواد التي استهلكت في انشاج البضائع المستوردة.

د - اعمال الهندسة والتصميم والتطويسر والاعمال الفنية والمخططات والرسومات المنفذة خارج المملكة واللازمسة لانتاج البضاعة المستوردة.

رسوم السترخيص والعوائد من استعمال حقوق الامتياز المتعلقة بالبائع التي يجري تقييمها والتي يجب ان يدفعها المشتري، سواء بشكل مباشر او غير مباشر كشرط لبيع البضائع.

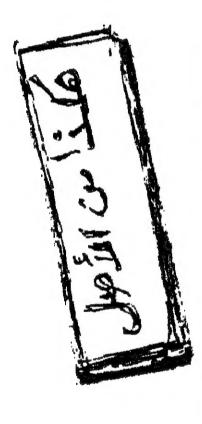
مباسر أو غير مباسر حسر قد نبيع البصائع.

٦- قيمة أي جزء من حصيلة أي عملية اعادة
بيع لاحقة أو تصرف أو استخدام لاحق للبضائع
المستوردة تستحق للبضائع بشكل مباشر أو غير
مباشر.

٧- أجور نقل البضائع المستوردة حتى مكان
 ادخالها الحدود.

٨- تكاليف التحميل والتغريغ والمناولة والتأمين المتعلقة بنقل البضائع المستوردة حتى ادخالها الحدود.

و - لاتجوز اية اضافة الى الثمن المدفوع فعلا او المستحق عند تحديد قيمة الصفقة الا وفقا لاحكام الفقرة (هـ) من هذه المادة، ويشترط في



بدل (أ ، ب، ج، د)

موافقة بعد استبدال كلمة (بالبائع) بكلمة

موافقة بعد استبدال كلمة (البضائع) بكلمة

موافقة بعد تغييرها لتصبح الفقرة (ز) بدل (و)

وتعديل (الحكام الفقرة (هـ)) الواردة لتصبح

موافقة بعد تغييرها لتصبح الفقرة (ح) بدل (ز)

واضافة المادة (٣٣) الى نهاية الفقرة لتصبح

اطرح الفقرة (أ) بمجملها حول قرار اللجنة

قر ار اللجنة حول الفقرة (ب) موافقة؟ موافقة.

قرار اللجنة حول الفقرة (د) موافقة؟ موافقة.

قرار اللجنة حول الفقرة (و) موافقة؟ موافقة.

قرار اللجنة حول الفقرة (ز) موافقة؟ موافقة.

المادة ككل مطروحة للمجلس؟ موافقة.

قرار اللجنة حول الفقرة (جـ) بمجملها موافقة؟

قرار اللجنة حول الفقرة (هـ) بمجملها موافقة؟

(۲۱،۳۲،۳۲۱) بدل (۲۱–۲۳۲).

معالي رئيس المجلس

موافقة؟ موافقة.

البند (٥) :

(بالبضائع).

البند (٦) :

(للبانع)

الفقرة (و) :

الفقرة (ز) :

(الحكام الفقرة (و)).

ايسة اضافة أن تكسون علسى اسساس بيانسات موضوعية وكمية والا اعتبر الوصول لقيمة الصفقة غير ممكن بموجب هذه المادة.

ز - اذا تبين للدائرة ان هناك اسباب تودي الى الشك بصحة الوثائق المقدمة رغم انطباق احكام هذه المادة، عليها ان تبلغ المستورد خطيا بتلك الاسباب- بناء على طلبه- وتمنحه مهلة كافية للرد، تحددها الدائرة فاذا لم يقدم الاثباتات التي تقبل بها الدائرة خلال هذه المهلة عندها تطبق المادتان (٣٢،٣١) على النحو التالي.

قرار اللجنة

المادة (٣٠) :

الفقرة (أ) موافقة بعد استبدال كلمة (او المستحقة عند) لتصبح (او المستحق عن) وبعد دمج (أ و ب و ج) في البند (١) من الفقرة (أ) ليصبح على النحو التالي :-

1 - ان لايكون هناك قيود على استخدام البضائع او التصرف بها غير القيود المنصوص عليها في هذا القانون او أي قانون آخـر او التي تحدد المناطق الجغر افية التي يمكن اعادة بيع البضائع فيها او التي ليس لها تأثير كبير على قيمة البضائع.

> البند (۲) : موافقة. .

> > البند (۳) مرافقة بعد

المستبدال الفقرة (هـ) الواردة فـي اخـر الفقـرة كاسيح الفقرة (د)

البند (٤)

موافقة بعد تعديل البند ليصبح ٤- ان لايكون البائع والمشتري مرتبطين.

- وضع فقرة (ب) لتصبح.

ب- (لايعتبر الاشخاص، سواء كانوا طبيعيين او اعتباريين، مرتبطين الا اذا:)

واستبدال الفقرات (أ ، ب، جـ، د، هـ، و، ز،ح) بالبنود (۸،۷،٦،٥،٤،٣،۲،۱)

الفقرة (ب)

موافقة بعد استبدالها لتصبح الفقرة (ج) بدل (ب) وتعديل (وفقاً لاحكام الفقرة (أ /٤) لتصبح (وفقاً لاحكام الفقرة (ب)).

الفقرة (ج) :

موافقة بعد تعديلها لتصبح الفقرة (د) بدل (ج). البند (۱) :

> موافقة البند (۲):

موافقة بعد تعديل نهايـة البنـد لتصبـح (اي مــن الفقرتين (ج)، (د) من المادة (٣٢) بدل (اي من البندين (٣)، (٤) من الفقرة (ب) من المادة

الفقرة (د) :

موافقة بعد تعديلها لتصبح الفقرة (هـ) بدل (د) وتعديل الغقرة (ج) الـواردة لتصبح (د) والفقـرة (هـ) الواردة في اخرها الى الفقرة (و).

الفقرة (هـ) :

موافقة بعد تعديلها لتصبح الفقرة (و) بدل (هـ). البند (٤) :

موافقة بعد وضع علامة داش (-) أمام الجملة السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

- اذا لـم يكـن مـن الممكـن تحديـد القيمــة الجمركية وفق احكام المادة (٣٠) فيجب تحديدها وفقا للبنود من (١) الى (٤) من الفقرة (ب) من هذه المادة وحسب الترتيب المبين فيها عن طريق الاساليب بالتتابع لحين الوصول للقيمة الجمركية وفق اول اسلوب ممكن ويجوز تطبيق احكام البند (٤) قبل البند (٣) من الفقرة (ب) من هذه المادة اذا طلب المستورد ذلك وبموافقة

ب- تعتبر القيمة الجمركية هي :-

١- قيمة الصفقة لبضائع مطابقة بيعت للتصدير الى المملكة في نفس الوقت الذي صدرت فيه البضائع التي يجري تقييمها او نحوه. ويراعى في سبيل ذلك الفروقات الناشنة عن الاختلاف في المستور التجاري والكمية والمسافات ووسائل النقل. وإذا وجد عند تطبيق هذا البند اكثر من فيمة صفقة لبضائع مطابقة، عندها تعتمد ادنى مده الآبيع

٢-- قيمة السائلة ليصانع مشابهة ببعث للتصديس الى المملكة ني عدن الوقت الدني سعدرت فيه البصائع الذي بدري تقييمها أو نحود، وبراعي في سبول دلاد الفروشات الناشمة من الاستبالاف في الم دائمان النبادري والكمر لله والماد عقابنا ورسائل النال. واذ وجد على علياق هذا البلت الدار الزاوير مستقلة المستنع مشامية متدهم

تعتمد ادنى هذه القيم.

٣- (أ) اذا بيعت البضائع المستوردة او البضائع المطابقة او المشابهة المستوردة في المملكة بنفس حالتها التي استوردت بها فتستند القيمة الجمركية الى سعر الوحدة الذي بيعت به هذه البضائع المستوردة بأكبر كمية اجمالية وقت استيراد البضائع التي يجري تقييمها او نحوه، واكمن قبل انقضائ (٩٠) يوما من تساريخ الاستيراد، لاشخاص لايرتبطون بالاشخاص الذين اشتروا منهم هذه البضانع على ان تجري الاقتطاعات التالية:

١- العمولات والاضافات التي تدفع عادة في المملكة او اتفق على دفعها مقابل الربع و المصروفات العامة لبضائع من نفس الصنف او النوع بصرف النظر عن المنشأ.

٢ تكاليف النقل والتأمين الداخلية المعتادة.

٣- الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى والضرائب الداخلية التي تترتب على استيراد او بيع البضائع في المملكة.

ب- اذا بيعت البضائع المنصوص عليها في الفقرة السابقة بغير حالتها الاصلية التي استوردت بها، عندها تستند القيمة الجمركية الى سعر الوحدة المباعة به، بعد تجهيزها شريطة خصم القسمة التي اضيفت نتيجة التجهيز و الاقتطعات المنصوص عليها في نلك الفقرة. ٤ -- تستند القيمة الجمركية للبضائع المستوردة

وفقا لاحكام هذا البند الى القيمة المحسوبة ونتالف من مجموع :-

- تكلفة او قيمة المواد والتصنيع او غـير من أعمال التجهيز التي دخلت في انتاج البضائع

ب- مقدار الربح والمصروفات العامـة يعـــادل المقدار الذي ينعكس عادة في مبيعات البضائع من نفس صنف او نوع البضائع التي يجري تقبيمها والتي يصنعها منتجون في البلد المصدر لتصدير ها الى المملكة.

جـ- الاجور والتكاليف والمصروفات المبينة فـي البنود (٧)، (٨) من الفقرة (هـ) من المادة ٣٠. قرار اللجنة:

المادة (٣١) :

شطب ترقيم الفقرة (أ) لتصبح المادة (٣١) وتعديل (وفقاً للبنود من (١) الى (٤) مـن الفقرة (ب) من هذه المادة) لتصبح (وفقاً للفقرات من (أ) الى (د) من المادة (٣٢) واضافة كلمة (تطبيق) بعد كلمة (طريق) وتعديل (احكام البند (٤) قبل البند (٣) من الفقرة (ب) من هذه المادة) لتصبح (احكام الفقرة (د) قبل الفقرة (ج) من المادة (٣٢))

الفقرة (ب) :

موافقة بعد تعديلها لتصبح المادة (٣٢) البند (١) تعديل رقم البند ليصبح الفقرة (١) واستبدال عبارة (هذا البند) الواردة الى (هذه

موافقة بعد تعديل رقم البند ايصبح الفقرة (ب) واستبدال عبارة (هذا البند) الواردة الى (هذه

الفقرة)

البند (۳) : موافقة بعد استبداله بالفقرة (ج) ووضع البند (١)

بدل الفقرة (أ) ودمج (٣،٢،١) في البند (١) ليصبح على النحو التالي :

(على ان يجري اقتطاع العمولات والاضافات التي تدفع عادة في المملكة او اتفق على دفعها مقابل الربح والمصروفات العامة لبضائع من نفس الصنف او النوع بصرف النظر عن المنشأ

وتكماليف النقل والتأمين الداخليمة المعتمادة، والرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الاخرى والضرائب الداخلية التي تترتب على استيراد او بيع البضائع في المملكة.

البند (ب) :

موافقة بعد تغيير الفقرة لتصبح البند (٢) واضافة عبارة (البند (١) من الفقرة (ج)) بدل عبارة (من الفقرة السابقة) وبدل (في تلك الفقرة) الواردة في اخر الفقرة (من ذلك البند).

البند (٤) :

موافقة بعد استبدال البند (٤) بالفقرة (د) وبدل عبارة (هذا البند) بعبارة (هذه الفقرة) الفقرة

> موافقة بعد استبدال الفقرة (أ) بالبند (١) الفقرة (ب):

موافقة بعد استبدال الفقرة (ب) بالبند (٢) الفقرة (جـ):

مو افقة بعد استبدال الفقرة (جـ) بالبند (۳) و استبدال (الفقرة (هـ)) بالفقرة (و))

معالي رئيس المجلس

اطرح بداية قرار اللجنة حول الفقرة (أ)؟

قرار اللجنة حول الفقرة (ب)؟ موافقة. المادة ككل؟ مو افقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

- اذا تعذر تحديد القيمة الجمركية للبضائع المستوردة بمقتضى احكام المادتين (٣٠) (٣١) تحدد هذه القيمة بتعليمات تصدر عن الوزير وتتشر في الجريدة الرسمية.

ب- يجب ابلاغ المستورد خطبا بناء على طلبه بالاسس التي اعتمدت في تحديد القيمة الجمر كية جـ- يجب ان يرفق كل بيان بقائمة (فاتورة) اصلية مصدقة من قبل غرفة تجارة المدينة التي صدرت منها البضاعة او أي هينـة تقبـل بهـا الدائرة بما يفيد ائبات صحة الاسعار والمنشأ كما يجنب التصديق على هذه القوانم من قبل البعشات القنصابية الاردنيية وفي حالة عدم وجود هـذه البعثات فيكتفي بتصديق تلك الغرف التجارية او

د - يجوز للمدير ان يسمح بانمام اجراءات التخليص على البضاعة دون اسراز القوانم المصدقة وااوثانق المطلوبة لهاء تأمين نقدي لايتجاوز ٢٪ من قيمة البضاعة عن كل وثيقة على أن يرد للدافع أذا تقدم بالفوائم المصدقسة والوثائق المعللوية غنال (٢٠) عوماً من تناريخ

موافقة.

موافقة.

مو افقة.

الفقرة (ح):

معالي رئيس المجلس

قرار اللجنة حول الفقرة (أ)؟ موافقة.

قرار اللجنة حول الفقرة (ب)؟ موافقة.

قرار اللجنة حول الفقرة (جـ)؟ موافقة.

قرار اللجنة حول الفقرة (د)؟ موافقة.

قرار اللجنة حول الفقرة (هـ)؟ موافقة.

قرار اللجنة حول الفقرة (و)؟ موافقة.

قرار اللجنة حول الفقرة (ز)؟ موافقة.

قرار اللجنة حول الفقرة (ح)؟ موافقة.

المادة كما وردت في المشروع

ان القيمة المصرح عنها في التصدير هي القيمة

البضائع وقمت تسجيل البيان الجمركي مضافا

اليها جميع النفقات حتى وصول البضاعة الى

أ - الرمسوم والضرائسب المفروضية علسي

ب- الضرائب الداخلية وغيرها مما يسترد عند

الحدود. لاتشمل هذه القيمة:

التصدير ان وجدت.

قرار اللجنة

المادة ككل؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (۲۲)

هـ يجوز التجاوز عن القائمة المصدقة او عن أحكامها كليا او جزئيا بموجب تعليمات يصدرها الوزير بتنسيب من المدير لهذا الغرض وتحدد بها حالات التجاوز عن تلك القائمة تنشر في الجريدة الرسمية.

و - عندما تكون القيمة المصدرح عنها محررة بنقد اجنبي ينبغي تحويلها الى النقد المحلى على اساس سعر التعادل الذي يحدده البنك المركزي بتاريخ تسجيل البيان.

ز - للدانورة الحق في المطالبة بالمستندات والعقود والمراسلات او غيرها المتعلقة بالصفقة بما في ذلك الاعتمادات المستندية.

ح- يدون باللغة العربية على الفواتبير بلغة الصادرة اجنبية نوع البضاعة بما يتفق ومنطوق التعريفة الجمركية.

المادة (٣٢):

مو افقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح (٣٣)

الفقرة (أ) موافقة بعد :

اضافــة المــادة (٣٢) للمــواد الــواردة لتبصــــح بمقتضى احكام المواد (٣٠) (٣١) (٣٢) الفقرة (ج)

موافقة

الفقرة (د)

موافقة بعد اضافة عبارة (او كفالة بنكية لاتتجاوز قيمتها ٤٪) بعد عبارة (لايتجاوز ٢٪) الفقرة (٨٠):

موافقة

الفقرة (و) :

الفقرة (ز):

السيد المقرر

الماد : شما وردت في المشروع القسم الثالث

أ - لغايات تحديد النوع تصدر قرارات المماثلة والتبنيد للبضائع التي لايوجد لها ذكر في جداول التعريفة الجمركية بقرار من الوزير بناء على نسبب المدير وفقا للقواعد الواردة فسي ذلك الجدول وتتشر هذه القرارات في الجريدة الرسمية.

> أ قرار اللجنة المادة (٢٤) موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح (٣٥) معالى رئيس المجلس الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة السيد عبدالرؤوف الروابدة

المادة (٣٣)

موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح (٣٤) معالى رئيس المجلس قرار اللجنة حول المادة؟ موافقة.

التسوع

المادة (٢٤)

ب- مع مراعاة ماورد في الشروح التفسيرية للتعريفة الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية تصدر الشروح الاضافية للتعريفة الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية تصدر الشروح الاضافية للتعريفة والشروط التطبيقية لها عن المدير بقرارات يحدد فيها بدء نفاذها وتتشر هـذه القرارات في الجرردة الرسمية.

اقرأ المادة:

لغايبات تحديد النوع تصدر قسرارات المماثلة والتبنيد للبضائع التي لايوجد لها ذكر في جدول

وهذا امر دليق بمعنسي ان هذا القـرار الـذي سيصدر هو قرار يحدد نوع المادة واذلك قال:-بقرار الوزير بناءً على تتسيب المدير.

لماذا انشئت اللجنة العليا الاستشارية للبحث في المواضيع الجمركية سيدي ان المدير العمام للجمارك انا بحسبه فقط انا اتكلم عن المدير بالمطلق، قرار من الوزير بناءً على تنسيب اللجنة العليا، لدينا لجنة استشارية تبحث نتكلم عن الشفافية ونربد ان تكون القرارات جماعيـة ومؤسسة، هذا الجزء الاول.

ولذلك انا اقترح بناء على تنسيب اللجنة العليا والمدير عموم فيها.

ثانياً: المادة بدأت يا سيدي نقول :

جداول التعرفة. وفي السطر الاخير قالت :

في ذلك الجدول.

السيد هاني مصالحة

وانتقلت من الجمع الى المفرد ولذلك ارجو تصحيح ماورد في السطر الثالث الوارد في تلك الجداول في تلك الجداول وليس في ذلك الجدول. في تعديلات

الاول : بدلاً بتنسيب المديس من اللجنة العليا. الثاني : وبدلا في ذلك الجدول تلك الجداول وشكر ا سيدي الرئيس. معالى رئيس المجلس شكراً، الأستاذ هاني.

في الواقع انا اخالف معالى ابوعصام في هذا الموضوع، اللجنة العليا المشكلة بادارة الجمارك هي لجنة استشارية كما سبق، اما اذا كان ذلك من مجلس التعرفة او بقرار من الوزير اتوقع ان يكون النص امراً وفي نوع من المرونـة للعمل، ارجو ابقاء النص كما ورد وشكراً معالى الرئيس.

> معالي رئيس المجلس الاستاذ عبدالرؤوف

السيد عيدالرؤوف الروابده

رجاني الحار التنسيب لايعنى الالهزام اذا معاوماتي القانونيسة البسيطة، التتسيب تعنسي الاطلاع على الرأي، ان يتدارس هذا الامر مجموعة من الناس وليس شخصاً واحداً، ولذلك كلنا هذا القرار سيصدر من الوزير تتسيب اللجنة العليا ليس مازم، صفتها الاستشارية لا تلغيي عنها حق التنسيب، ولذلك انا كمانت دعوتي الى المؤسسية والى ان يشارك اكثر من شخص واحد في مثل هذا القرار الهام والخطير وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

هناك تعديل باستبدال كلمة تتسبب المدير لتصبح تتسيب اللجنة العليا مطروحة على المجلس، هل يوافق المجلس على الاقتراح؟ لم ينجح الاقتراح. اطرح قرار اللجنة حول الفقرة (أ)؟

السيد الامين العام (٤١) من (٢٥) معالي رئيس المجلس عيقر قرار اللمنة

قرار اللجنة حول الفقرة (ب)؟ موافقة. المادة ككل؟ موافقة. السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

اثياب الرابع دخول وخروج البضائع القصل الاول

تقديم البضاعة الى السلطات الجمركية

يقدم عن كل بضاعة تدخل المملكة او تخرج منها حمولة، ويتوجب تقديم البضاعة دون ابطاء الى السلطات الجمركية في اقرب مركز جمركي وفقًا لما تحدده الدائرة.

> قرار اللجنة المادة (٣٥)

موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح (٣٦) معالى رئيس المجلس

قرار اللجنة مطروح على المجلس؟ موافقة. السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع القصل الثاتي المنع والتقيد

المادة (٢٦)

يحظر على السفن مهما كانت حمولتها ان ترسو في غير الميناء المعد لاستقبالها الا في ظرف بحري طارىء او بسبب قوة طارنة، وعلى الربان في هذه الحالة ان يعلم بذلك اقرب مركز جمركي او امني دون ابطاء.

المادة (٣٦)

موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح (٣٧) معالي رئيس المجلس

موافقة؟ موافقة. السيد المقرر

المادة (۲۷)

المادة كما وردت في المشروع

يحظر على السفن التي تقل حمولتها عن مانتي طن بحري ان تنقل ضمن النطاق الجمركسي البدري البضائع المحصورة او الممنوعة او الخاضعة لرسوم باهظة او البضائع الممنوعة المعينة والمشار اليها في المادة الثانية من هذا القانون.

> قرار اللجنة المادة (۳۷) موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح (٣٨) معالى رئيس المجلس

المادة (٣٧) مطروحة على المجلس؟ موافقة. السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

يحظر على السفن التي تقل حمولتها عن مانتي طن بحري والتي نتقل بضائع من الانواع المشار اليها في المادة (٣٧) من هذا القانون ان تدخل الى النطاق الجمركي البحري او تتجول او تبدل وجهة سيرها فيه الا في الظروف الناشنة عن طوارى، بحرية او قوة قاهرة، وعلى الربان في هذه الحالة ان يعلم اقرب مركز جمركي او امني دون ابطاء.

قرار اللجنة المادة (۲۸) مواققة بعد اعادة ترقيمها لتصبح (٣٩) معالي رئيس المجلس قرار اللجنة مطروح على المجلس؟ موافقة. السيد المقرر المادة كما وردت في المشروع المادة (٣٩)

يحظر علسي الطائرة ان تقلع او تهبط فسي المطار ات التي لاتوجد فيها مر اكز جمر كية الا في حالات القوة القاهرة وعلى قاند الداانرة في هذه الحالة ان يعلم اقرب مركز جمركي او امني وان يقدم للدائرة تقريرا بذلك دون ابطاء مؤيدا

من الجهة التي جرى اعلامها. قرار اللجنة المادة (٢٩) موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح (٤٠) معالي رليس المجلس قرار اللجنة على المادة موافقة! موافقة. السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع المادة (٠٤)

أ - تحجـز البضـانع الممنوعــة المعينــة وان صرح عنها بتسميتها الحقيقية مالم يرخص مسبقا بادخالها او باخر اجها.

ب- لاتحجز البضائع الممنوعة الاخرى التي يصرح عنها بتسميتها الحقيقية. وانما تعاد الي الخارج او للداخل حسب مأتضي الدال مسالم يصدر بها استثناء من المنع.

 بنجاز معاملة جمركية لاي بضاعة يعلق استيرادها او تصديرها على لجازة او رخصة او شهادة او أي مسئند أخر قبل الحصول على ذلك المستند. للرار اللجنة المادة (٠٤) موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح (٤١)

معالي رئيس المجلس

الغقرة (أ) مطروحة على المجلس، الاستاذ عبدالرؤوف.

المسيد عبدالرؤوف الروايده

ارجو ان افرأ الفقرة (ب) :

لانحجز البضائع الممنوعة الاخرى. اذن في بضائع ممنوعة تفوت البلد.

التي يصرح عنها بتسميتها الحقيقية. وانما تعاد الى الخارج او للداخل حسب مقتضى الحال.

حتى هذا كل الكلام جميل مالم يصدر بها استثناء من المنع.

خرجنا من الشفافية لندخل في الظلامية بمعنى اخر ان شخصاً يستورد بضائع ممنوعة وبعد ان تدخل المركز الجمركي يصدر قرار استثناءها من المنع وهذا الذي سيؤدي الى ان يرث محمد ولايرث محمد لفر، ولذلك انسا اقترح على المجلس الكريم ان يشطب (مالم يصدر بها استثناء من المنع) الاستثناء يصدر قبل أن تصل البضاعة البلد حتى يعرف الجميع، أن فلاناً قد مدر له ترخيص باستيراد بضائع ممنوعة، اما The state of the little dead and and

يصدر قدرار الاستثناء بعد أن تدخل الميناء أو المركز الجمركي فذلك بعيد عن شفافية هذه المحكومة الكريمة وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس شكراً، الاستاذ مصالحة

السيد هائي مصالحة شكراً معالي الرئيس

في الواقع ماتحدث به معالى ابوعصمام صحيح، ويجب ان يكون النص على تلك البضائع قد صدر مسبقاً ولا داعي النص على مالم يصدر بها استثناء يجب ان يكون الاستثناء قد صدر مسبقاً من قبل الحكومة وشكراً معالى الرئيس.

معالي رئيس المجلس شكر أ لك، معالي وزير المالية معالي وزير المالية

ياسيدي مافي مانع ان تعدل بالطريقة التي طرحت فيها من قبل معالى ابوعصام معالي رئيس المجلس: اطرح بداية الاقتراح بشطب اخر الفقرة (1) مالم يرخص مسبقاً بادخالها او باخراجها هل يوافق المجلس الكريم؟ الاستاذ ايوعصنام،

السيد عيدالرؤوف الروابده يا سيدي اقتراحي شطب مالم يصدر بها استثناء من المنع.

معالى رئيس المجلس أي فقرة يا سيدي؟ السيد عبدالرؤوف الروابده

معالي رئيس المجلس

انما طرحت (1) بداية اطرح الفقرة (1)؟

الفقرة (ب) وهناك اقستراح من الاستاذ عبدالرؤوف وثنى عليه معالي وزير المالية؟ موافقة.

> الفقرة (جـ)؟ موافقة. المادة ككل؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

تعتبر ممنوعة البضاعة الاجنبية التي تحمل علامة او اسما او اشارة من شأنها ان توهم انها منشأ محلي سواء أكانت على البضاعة ام على غلاقاتها ام على عصائبها ويطبق هذا المنع ايضا على الاوضاع المعلقة للرسوم.

> قرار اللجنة المادة (٤١)

موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح (٢٤)

معاثى رئيس المجلس معالى وزير العدل

معالي وزير العدل

يا سيدي انا فقط اريد ان انوه الى ان المادة (٢٨) التي اقريناها تشير الى المادة (٢٧) والمادة (٣٧) وافقنا عليها واصبحت (٣٨) فقط انوه للامانة العامة الكريمة بذلك حتى لايحصل خطأ في التشكيل وانا موافق على المادة (٤١)

معالي رئيس المجلس

اقريناها تعديل الارتمام استاذ عبدالكريم بدء من المادة (٣٢) مايسري بعدها كل رقم يصبح الرقم الذي يليه.

> قرار اللجنة على المادة موافقة؟ موافقة. السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٤) يحظر ادخال البضائع الاجنبية التي لاتتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في قوانين وانظمة حماية المنشأ والملكية مالم توافق الجهات المختصة على رفع هذا الخطر.

> قرار اللجنة المادة (٢٤)

مواققة بعد اعادة ترقيمها لتصبح (٤٣) معالي رئيس المجلس

السيد عبدالرؤوف الروابده

استاذ عبدالرؤوف

اسأل الحكومة الموقرة وانا لم اسمع في قوانين وانظمة حماية المنشأ والملكية، هل هناك قوانين بالاردن تسمى بهذا الاسم، قوانين حماية المنشأ والملكيسة؟ ارجو ان اعرف اين توجد هذه القوانين وماهي اسمازها؟ معالي رئيس المجلس الاستاذ المصالحة السيد هاني مصالحة شكرا معالي الرنيس

الواقع اضم صوتي لصوت ابوعصام واطلب بتوضيح من الحكومة لنص المادة، حتى بالتالي اذا كان لدى الحكومة هناك ما يقنعنا في هذه المادة وشكر أ.

> معالي رئيس المجلس معالي وزير المالية معالي وزير المالية

ياسيدي اعتقد ان القانون الموجود في وزارة الصناعة والتجارة بيغطي هذه النقطة، بمعنى انه لايستطيع شخص ان يأتي ببضاعة من منشا وبدعي باتها تعود الى منشأ اخر، غير متاكد لكن اعتقد انها ممكن أن تكون موجودة في قانون الملكيسة الموجود فسي وزارة الصناعية

> معالي رئيس المجلس الاستاذ عبدالرؤوف

السيد عبدالرؤوف الروايده

وزير العدل عنده اجابة ثانية ياسيدي، القوانين التي نتحدث عنها قوانين حماية الملكية الفكرية، بمعنى انها حماية المخترع وحماية المؤلف سواء كانا لتأليف الموسيقي لقطعة ادبية، تلك قوانين اخر ي سيدي.

ثانيـاً: قوانيـن الحمايـة تصــدر وبهــا نصوصـهــا لايجوز لقانون الجمارك ان ينظم قوانين الحماية، يصدر قانون المحماية الفكرية وفيه شمروط، يصدر قسانون حماية المنشأ وفيسه شروطة، لااعرف أن في الاردن قوانين حماية المنشا؟ والااعرف أن في الاردن قوانيين لحماية الملكية

الا اذا كنا نتكلم عن الملكية الإنسان الاردني فهي محمية بالدستور لكن هل نحمي ملكية اجنبي بهذا القانون (قـانون الجمـارك)؟ حمايـــة ملكية الاخريس لهما قوانينهما وشمكرأ سميدي

معالي رئيس المجلس شكراً، معالي وزير العدل معالي وزير العدل شكراً سيدي الرئيس

انا عندي اقتراح يوفق في الموضوع اذا وافقوا عليه الاخوان الكرام واذا اقتنعوا فيه الاخوان اللي يستفسروا عن هذا الموضوع:-

يحظر انخال البضائع الاجنبية التي لا تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في القوانيين والانظمة المتعلقة بحماية المنشأ والملكية.

هذا ما اقترحه سيدي. معالي رئيس المجلس الاستاذ اخوارشيدة السيد عبدالله اخوارشيدة شكراً معالمي الرتيس

بالنسبة لتساؤل الزملاء حول الملكية نحن نتكلم عن بضاعة لبلد منشأ الملكية تتعلق بالاسم التجاري والعلامة التجارية المسجلة عالميا اذا كانت في دول او في منطقتنا او بالدول المجاورة لذلك بقاء النص كما ورد في المشروع هو دقيـق من ناحية قانونية ولايجوز العبث به ابداً، الملكية تعني الاممم التجاري والعلامة التجارية والعنوأن النجاري و (٩٠٠٢) التي اوجدوها انهما بضاعة

لها قيمة عالمية ومستوى عالي من الانتاج والمقابيس الدولية، فلذلك بقاء النص كما ورد في المشروه هو الحقيقة الصح وشكراً.

معالي رئيس المجلس شكراً، الاستاذ المصالحة السيد هاني مصالحة شكرأ معالي الرئيس

الواقع اذا كان ذلك كما ذكر سعادة ابوسلطان، انا اقترح حتى يزال الالتباس في هذه المادة، تأجيل التصويت على هـ ذه المادة لحين تزويدنــا اذا كان هناك تفسير اخر لدى الحكومة حول هذه المادة، كون النص جاء مبهم واذا كان لدي الحكومة ان ذلك يتعلق في الملكية الاسم التجاري او بلد المنشأ، ممكن اعادة النظر في هذه المادة وفق ذلك، وإن اقترح تأجيل التصويت على هذه الماة لحين توضيحها من قبل الحكومة وشكراً معالمي الرئيس.

معالي رئيس المجلس

شكراً لك، الاستاذ عبدالرؤوف السيد عبدالرؤوف الروابده

اضطرني من بعض الزملاء ان اقول مافي قلبي ولم اقوله في البداية هذه مادة لحماية الاجانب من الاردنيين، هذه مادة لرفع الاسعار علم، الاردنيين، نحن اعتدنا ان نشتري البضائع باسماءها من دول اخرى وجاءت فسروض علينا من جهات اخرى لكي نتقيد بالاستيراد من المنشأ وحده، ولكي نلتزم بحقوق الملكية، انا أقول أنسا ان نستطيع الا ان نمرر بعض من هذه، ولكن

الماذا الجرئة على أن نوردها في كل قانون، سيصدر قانون لحماية الملكية الفكرية وسترد فيه العقوبات وسترد فيه المحظورات، لماذا نتبرع انك ما تشتري المرسيدس الا من شركة المرسيدس الالمانية؟ لما ان نبتدع لكى نقول لا نشتري المادة الفلانية الا من دولتها؟ فلو كانت موجودة في جهة اخرى، لماذا نتبرع انا اعرف ان منظمة التجارة العالمية تضغط وان بعض الجهات الحكومية القوية تضغط ولكن لماذا نبتدع؟ لكي ندخل مثل هذه المواد في كل قانون، واقسم بالله العظيم ان هذه المادة جاءتنا من الخارج ولم تكن من منتجات دائرة الجمارك والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس معالي وزير المالية

معالي وزير المالية

بداية لابد من الاشارة الى انه عندما وضعنا هذا القانون، نحن استفدنا من قوانين وتجارب دول اخرى، بداية لابد من الاعتراف بذلك واستفدنا من خبر أت الدول الاخرى، وهذا لايعني باي حال من الاحوال التنازل عن سيادتنا في وضع قو انبنا، يا -يدي النص يربط عملية ادخال البضائع الرجنبية بقوانين تتعلق بالمنشأ والملكيمة، بمعنى اخر الحديث الذي يثيره معالى النائب لمه علاقة او سيكون له علاقة في القوانين الموجودة او الفوانين التي ستوضع، نحن نطبق هذه المادة نقول النا بالمقال البضائع الاجنبية نطبق قوانيس، مع الاشارة الى ان النص موجود من سنة (٨٣)

بالقانون رقم (١٦ لسنة ٨٣) مما يعني انه لم يفرض علينا ولم نستورده من الخارج، بل كان موجوداً عندنا في القانون سنة (٨٣)، يا سيدي ليس لها علاقة الحقيقة فيما تفضل به النائب المحترم فيما يتعلق بموضوع السيادة لو انه نربط ادخال البضائع بقوانين موجودة وموافق عليها وأخذت مسارها الدستوري وشكراً.

معالي رئيس المجلس شكراً، الاستاذ فواز الزعبي السيد فواز الزعبي شكرأ معالي الرنيس

ماذهب اليه ابوعصام هو صحيح، هناك شركات تصنع سيار ات المرسيدس ملزمة في دول ان تستهلك في السنة مايعادل (٣٠٠) سيارة تقريباً، هذه السيارات مجبورة الشركة على تنزيل لو (٥٠)) من قيمتها من اجل تصديرها، انا اتيت بسيارة من قطر (٤٠) نزلت لي شركة مرسيدس عن الام في المانيا لانها مجيورة المانيا ان تبيعها للشركة او تسحب الوكالة منها، وماذهب اليه معالي ابوعصام صحيح وشكراً. معالي رئيس المجلس

شكراً؛ الاستاذ المصالحة السيد هاني المصالحة

يا سيدي اللي ذكره معالي ابوعصام صحيح حول وجود بعض القوانين، الاصل في البضاعة أن تدخّل وأن لايكون هنـاك منـع، وأنـا اسـغرب وجود هذا النص في هذا القانون، وماذهب البه معالى الوزير من توضيحات اعتقد انها لم

تقنعني لغاية الان، وارجو اعادة النظر فيما سبق تأجيل التصويت على هذه المادة لعل وعسى ان بكون لمدى معالى وزير المالية ان يقنعنى فيه وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس استاذ عبدالرؤوف السيد عبدالرؤوف الروايده اقترح شطب المادة وابس خروجاً على احكامها، لان احكامها سترد في القوانين المختصة، شطب المادة من القانون. معائي رئيس المجلس

بداية اطرح الاقتراحات، هناك بشطب المادة، من مع شطب المادة؟ عد الاصوات

السيد الامين العام (۱۵) من (۱۱) معائي رئيس المجلس

ولم ينجح الاقتراح، هناك اقتراح اخر وهو ان يؤجل البحث في هذه المادة الـــى حيــن ورود تفسيرات اكثر عليها، من مع التأجيل؟ عد الاصوات.

السيد الامين العام (١٧) من (١٤) معالي رئيس المجلس

لم ينجح الاقتراح، لدي الان تعديل من معالي وزير العدل (القوانين والانظمة المتعلقة بحماية المنشأ والملكية). من مع هذا الاقت اج؟

السيد الامين العام (۲٤) من (۲۱). معالى رئيس المجلس وتقر التعديل، المادة بعد التعديل؟ موافقة. السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع المادة (٢٤)

للمدير ان يفرض قواعد خاصة التغليف فيما يتعلق ببعض البضائع.

> قرار اللجنة المادة (٣٤)

موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح (٤٤) واضافة (وذلك لغايات تسهيل اجراءات المعاينة) الى

> معالي رئيس المجلس قرار اللجنة مطروح على المجلس؟ موانقة. السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع الفصل الثالث النقل بحرأ

ا - يجب ان تسجل في بيان الحمولة كل بضاعة ترد بطريق البحر حتى ولو كانت مرسلة للى المناطق الحرة.

ب- يجب أن ينظم بكامل الحمولة بيان وأحد يوقعه ربان السفنية او وكيلها في ميناء التحميل، متضمنا المعلومات التالية :

اسم السفية وجنسيتها وحمولتها المسجلة.

٧- انسواع البضائع ووزنها الاجمالي ووزن البضائع المنفرطة ان وجدت واذا كانت البضائع ممنوعة فرجب ان تذكر بتسميتها الحقيقة.

٣- عدد الطرود والقطع ووصف غلاقاتها وعلاماتها وأرقامها.

٤- اسم الشاحن واسم المرسل اليه.

٥- المر افيء التي شحنت منها البضائع. ج- على ربان السفنية عند دخولها النطاق الجمركي ان يبرز لدى اول طلب من موظفي الدائرة بيان الحمولة الاصلى التأشير عليه وأن

يسلمهم نسخة منه. د - وعلمي ربان السفينة ان يقمدم للمركمز

الجمركي عند دخول السفينة المرفأ :-١- بيان الحمولة وعند الاقتضاء ترجمته الاولية ٢- بيان الحمولة الخاص بمؤن السفينة وامتعة

> البحارة والسلع العائدة لهم. ٣- قائمة باسماء الركاب.

 ٤- قائمة البضائع التي ستفرغ في هذا المرفأ. ٥- جميع الوثائق وبوالص الشحن التي يمكن ان تطلبها الدائرة في سبيل تطبيق الانظمة الجمركية هـ - تقدم البيانات و المستندات خلال ست وثلاثين ساعة من دخول السفينة المرفأ والتحتسب ضمن هذه المهلة العطل الرسمية.

و - يحدد المدير شكل بيان الحمولة وعدد النسخ الواجب تقديمها منه.

> قرار اللجنة المادة (٤٤)

موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح (٤٥)



معالي رئيس المجلس قرار اللجنة حول المادة موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

اذا كان بيان الحمولة عائدا لسفينة لاتقوم برحلات منتظمة او ليس لها وكيل ملاحة في الموانسيء الاردنية او كسانت مسن المراكسب الشراعية، فيجب أن يكون مؤشراً عليه من السلطات الجمركية في مرفأ الشحن.

قرار اللجنة

المادة (٥٥)

موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح (٤٦) معالي رئيس المجلس

المادة مطروحة على المجلس؟ موافقة. السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع المادة (٢١)

أ - لايجوز تفريغ حمولة السفن وجميع وسائط النقل المانية الاخرى الافي حرم المرافىء التى يوجد فيها مراكز جمركية، ولايجوز تفريـغ أي بضاعة او نقلها من سفينة الى اخرى الا بموافقة خطية من المركز الجمركي المختص وبحضور

ب- يتم التفريخ والنقل من سفينة الى اخسرى خلال الساعات وضمن الشروط المحددة من قبل

قرار اللجنة

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٨٤)

اذا تحقق نقص في عدد القطع او الطرود المفرغة عما هو مدرج في بيان الحمولة (المنافيست) او اذا تحقق نقص في مقدار البضائع المنفرطة و السانبة والمكيسة يتجاوز نسبة التسامح بهما وفق تعليمات المدير فعلى ربان السفينة او من يمثله تبرير هذا النقص وتأييده بمستندات ثابتة الدلالة نثبت انه تم خارج النطاق الجمركي البحري، واذا تعذر تقديم هذه المستندات في الحال يجوز اعطاء مهلة لاتتجاوز ستة اشهر من تاريخ تنظيم محضر الاستلام لتقديمها بعد اخذ ضمان يكفل حقوق الدانرة وللمدير ان يصدر تعليمات بكيفية تنظيم محاضر الاستلام والمهل التي تقدم

القصل الرابع

النقل برا

ينبغي سوق البضائع المستوردة برا من الحدود

الى اقرب مركز جمركي وعلى ناقليها ان يلزموا

بها. تنشر بالجريدة الرسمية. قرار اللجنة المادة (٨١) موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح (٤٩) معالى رئيس المجلس

موافقة؟ موافقة. السيد المقرر المادة كما وردت في المشروع

المادة (٩٤)

معالي رئيس المجلس قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم؟

موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح (٤٧) معالي رئيس المجلس موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة (٢٤)

المادة كما وردت في المشروع المادة (٧٤)

يكون ربان السفينة او من يمثلها او وكيلها مسؤولا عن النقص في عدد القطع او الطرود او في محتوياتها او في مقدار البضدائع المنفرطة والسانبة والمكيسة الى حين استلام البضائع في المخازن او فسى المستودعات او من قبل اصحابها عندما يسمح لهم بذلك مع مراعاة احكام المادة (٧٢) من هذا القانون.

وللمدير ان يصدر تعليمات يحدد فيها نسبة التسامح في البضائع المنفرطة والمنانبة والمكيسة زيادة او نقصا وكذلك نسبة النقص الجزئي في البضائع الناجم عن عوامل طبيعية او نتيجة لضعف الغلافات وانسياب محتوياتها وتنشر هذه التعليمات بالجريدة الرسمية.

> قرار اللجنة (Y 3)

موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح (٤٨) وتغيير رقم المادة الواردة من (٧٢) الى (٧٣) وذلك لاعادة ترقيم المواد.

الطرق المعينة المؤدية مباشرة الىي هذا المركز ويحظر على ناقلي هذه البضائع ان يتجاوزوا بها المركز الجمركي دون ترخيص او ن يعضوها في منازل او امكنة اخرة قبل سوقها الى هذا

> قرار اللجنة المادة (٩٤)

موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح (٥٠) معالي رئيس المجلس

> مو افقة؟ مو افقة. السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٥٠)

أ - على ناقلي البضائع ومرافقيها أن يقدموا لدى وصولهم الى المركز الجمركي قائمة الشحن او الوثيقة التي تقوم مقام بيان الحمولة موقعة من قبل سائق واسطة النقل ومعتمــد شـركـة النقـل ان وجد، منظمة وفنق الشروط المحددة في المادة (٤٤) من هذا القانون ومضاف اليهما قيممة البضاعة وللمدير ان يقرر عند الاقتضاء بعض الاستشاءات من هذه القاعدة.

ب- ترفق قائمة الشحن او الوثيقة بالمستندات المؤيده لمضمونها وفق الشروط التي يحددها المدير .

> قرار اللجنة المادة (• 0)

موافقة بعد اعدة ترقيمها لتصبح (٥١) وتغبير رتج المادة الواردة في الغفرة، (أ) من (المادة

(٤٤)) الى (٤٥) وذلك لاعادة ترقيم المواد. معالي رئيس المجلس قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم؟

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع القصل الخامس النقل جوا

المادة (١٥)

على الطائرات ان تسلك عند اجتيازها حدود المملكة الطرق الجوية المحددة لها.

قرار اللجنة

المادة (١٥)

موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح (٥٢)

معالي ربيس المجلس

الاستاذ عبدالرؤوف

السيد عبدالرؤوف الروابده

والله يا سيدي ان قعدنا راح ننسطح، يعني قانون الجمارك بيحدد الطيران؟ على الطيران ان تسلك عند اجتيازها حدود المملكة الطرق الجويسة المحددة لها.

شو بيساوي قانون الطيران في البلد ياسيدي؟ هذا قانون وكل القوانين للدولسة، اتقوا اللـه فينــا، بــد، يمر والله سيمر وصوتوا عليه ككل وخلصونا وخلونا نروح.

معالى رئيس المجلس معالي وزير المالية

معالي وزير المالية

ياسيدي بداية هذا ليس جديد في قانون الجمارك، لكن هذا لايعني انه لايوجد لها تفسير في الحقيقة لايسمح للطيران ان يسلك خطوط او مطارات لاتمثل مناطق جمركية مثلاً مطار يتم في منطقة للتصدير ويتم الاستبراد والتصدير من هذه المنطقة دون المرور بالخطوط المرسومة لها والمواقع الجمركية المحددة لها، وهذا هو المقصود وليس المقصود التدخل في خطوط الطيران المحلى وتحديد كيف تسير الطيران يا

معالى رئيس المجلس

الاستاذ الروابده

على ارض الاردنيين :

السيد عيدالرؤوف الروابده

خلي وزير المالية يضحك شويه مثل اللي سأله: بتحب مرتك قال له بحب جارتنا وانا لم اسأل عن جارتك ياسيدي انا سالت عن الزوجة، لادخل لهذه المادة بالجمارك، ارجوك ان تقرأها يا معالي الوزير، مش قال اللي تهبط في الاردن تهبط في المطارات اللي فيها جمرك، قال التي تمر في سماء الاردن تسلك المسارات الجوية، المسارات الجوية يا معالى الوزير قانونك القديم كانت فيه المادة لانه ما كان عندنا قانون الطيران، في عندنا قانون الطيران الان يحدد كيف تمر الطائرات بأجوائنا وكيف تخضع لقوانيننا، لم تهبط هذه الطائرة با معالى الوزير

على الطائرات ان تسلك عند اجتياز ها حدود المملكة الطرق الجوية المحددة لها.

ماهو دخلك بهذا خليها لقانون الطيران! جمرك الطير ان وخلصنا.

معالي رئيس المجلس الاستاذ اخوارشيده السيد عبدالله اخوار شيدة

شكر ا معالي الرنيس

مايشير اليه الزميل هو حقيقة انه تجاوز على القوانين الدولية، المقصود هو ان هذه المادة الما بر أبي أن الطائر أت التي تحمل حمو لأت بضائع يجب أن تمر في مراكز جمركية محدة حفظ على اموال الخزينة، اما ان نجعل هذا النص مطلقا على كل الطائرات لايجوز، يجب ان يحد و انا بنظري هذه المادة يجب ان توضع في القانون ولكن أن تصاغ بطريقة أخرى، وأرجو تأجيل النظر بها الى جلسة اخرى بعد التعديل و التدقيق من قبل معالي وزيز المالية و الجمارك، لان هذا بشكل مطلق ونقول لكل طانرة ان تمري بالمكان الفلاني، اما اذا كانت محملة ببضانع تستحق الجمرك ورسوم الجمرك يحق لها صادرة للاردن او داخله للاردن، يحق لنا ان نسالها هذا السوال وشكرا.

> معالي رئيس المجلس الاستاذ حاتم الغز اوي السيد حاتم الغزاوي

الطائرات أن كانت محملة أو فأرغة لها مسارب ولها مطارات معينة تهبط فيها، وكل مطار اعتقد

فيه موظفين مسؤولين عن الجمارك والا تقع تحت بند التهريب والتهريب لمه ايضا سبل معالجته وشكر ا.

معالي رئيس المجلس

شكر الك، اطرح بداية شطب المادة، من مع شطيها؟

لم ينجح الاقتراح.

هناك اقتر اح بتأجيل البحث فيها، من مع تأجيل البحث في هذه المادة!!

السيد الامين العام

(۲ ۲) سز (۲ ۲)

معالي رنيس المجلس هذك قرار اللجنة على المادة بالموافقة، من مع قرار اللجنة؟

السيد الامين العام

(۲۲) من (۱۱) معالي رئيس المجلس

ويقر قرار اللجنة، السيد المقرر.

المادة كما وردت في المشروع

المادة (٢٥)

السيد المقرر

يجب أن تدون البضائع المنفولية بالطائر أت في بيان حمولة وقعه قائد الطائرة وينظم وفق الشروط السينة في المادة (22) من هذا القانون.

قرار اللحاء (21) Sind

موافلة بعد أعدة فرقيمها لتصبح (٥٢) وتغيير رفيم المالدة الوازعة مين (المادة (٤٤) التي المادة

قرار اللجنة

المادة (٢٥)

السيد المقرر

انجو ي

قرار اللجنة

المادة (٥٥)

لاعادة نرقيم المواد.

معالي رئيس المجلس

موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح (٥٥).

قرار اللجنة مطروح على المجلس؟ موافقة.

المادة كما وردت في المشروع

تطبق احكام المواد (٤٨،٤٧،٤٦) من هذا

الفنون على النقل برا والنقل جوا ويكون

السابقون وقيادة الطيبانرات وشيركات النقيل

مسؤولين عن النقص في حالة النقل البري او

(٤٥)) وذلك لاعادة ترقيم المواد. معالى رئيس المجلس قر ار اللجنة موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع المادة (٢٥)

على قائد الطائرة ان يقدم بيان الحمولة والقوائم المنصوص عابيا في المادة (٤٤) من هذا القانون الي موظفي الدانرة عن الطاب، وان يسلم هذه الوقائق الي مركز جمرك المطار، مع ترجمتها عنسد الاقتضاء وذلك فاءر وصحول الملان ة.

> قرار اللماية (04) 500

موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح (٥٤) وتغيير رقم المادة الواردة من (المادة (٤٤) الى المادة (٤٥)) وذلك لاعادة ترقيم المواد.

معالي رئيس المجلس

قرار اللجنة مطروح على المجلس؟ موافقة. السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع المادة (10)

يحظر تفريغ البضائع او القاؤها من الطائرات اثشاء الطيران، الا انبه يجوز لقائد الطائرة ان يأمر بالقاء البضائع اذا كان ذلك لازما لسلامة الطائرة على ان يعلم الدائرة بذلك فور هبوطه.

بريد المراسلات او بالطرود البريدية وفقا للاتفاقيات البريدية العربية والدولية والنصوص القانونية الداخلية النافذة.

قرار اللجنة

المادة (٥٦) مو افقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح (٥٧).

معالي رئيس المجلس قر ار اللجنة مطروح على المجلس؟ موافقة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع الغصل السابع التصدير واعادة التصدير

موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح (٥٨) وتغيير

رقم المادة الواردة (المادة (٤٤) الى المادة (٤٥)

قرار اللجنة مطروح على المجلس الكريم؟

(Lasta (YC)

يحظم على كل سفينة او قطار او سيارة او طانرة او أي وسيلة نقل اخرى محملة او فارغمة موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح (٥٦) وتغيير مغادرة البائد دون ان تقدم السي الدائرة بيان ارقام المواد الواردة في بدايسة المادة حمولة (منافيست) مطابقا لاحكام المادة (٤٤) (٢٨٠٤٧،٤٦) لتصبيح (٤٩،٤٨،٤٧) وذليك والحصول على ترخيص بالمغادرة مالم يكن ثمة استنتاء تمنحه الدانرة.

المادة (٥٧)

وذلك لاعادة ترقيم المواد.

معالي رئيس المجلس

معالي رئيس المجلس قرار اللجنة

المادة مطروحة على المجلس الكريم؟ موافقة. السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع الفصل السادس النقل ببريد المراسلات او بالطرود البريدية المادة (٥٦)

يتم استيراد البضائع او تصديرها عن طريق

المادة كما وردت في المشروع المادة (٨٥)

يجب التوجه بالبضائع المعدة للتصدير الى المركز الجمركي المختص والتصريح عنها بالتفصيل ويحظر على الناقلين بانجاه الحدود البرية أن يتجاوزوا المراكز الجمركية دون الحصول على ترخيص بالمغادرة او ان يسلكوا طرقا بقصد تجنب هذه المراكز على أن تراعى بشان البصمع الخاضعة لضوابط النطاق الجمركي الاحكام الذي تأور ها الدائرة.

and the

السيد المقرر

(24) (22)

موافقة بعد اعادة در فيمها انصبح (٥٩) معالي ربيس المجلس

المادة مطروحة على المجلس موافقة.

السيد المقرر المادة كما وردت في المشروع

المادة (٩٥)

يجوز اعادة تصدير البضائع الاجنبية الداخلة الى المملكة الى الذارج او الى منطقة حرة وفسق الشروط والاصول والاجراءان والضمانات التي يعددها المدير .

فرار اللجنة المادة (٢٠)

موافقة بعد اعادة ترقيميا لنصبح (١٠) شعالي رنيس المجلس

المائدة مطروحة على المجلس؟ موافقة.

لم ينجح الاقتراح.

ان نلتزم في الوقت.

كل مادة في هـذا القـانون تعليمـات يصدرهـا

هل الجماد يصدرة تعليمات؟ عمن تصدر؟ ومن

يصدر ها بالدائرة؟ هل المراسل ام الكاتب ام

رنيس القسم او المدير العام ام الوزير ولكن

ياسيدي اتفق مع معالي ابو عصام ان يصدر ها

المدبر ما في مانع ابدا في التعليمات التي تذكر

الدائرة تكون عن المدير، لأن المدير الحقيقة

يا سيدي معالي ابو عصام لم يقتر ح، الاستاذ حاتم

انا اقترح ان تستبدل الدائرة بالوزير انسجاما مع

يا سيدي كما هو ملاحظ هذا القانون بني على

الامركزية اكثر السي الدانمرة ومديسر الدانسرة،

وبالتالي تمشيا مع هذا النهج التي وافق المجلس

عليه في تصويته على المواد الاخرى ان لاتكون

التعليمات من وضع الوزير او صلاحيته وشكر ا

المجلس الا في هذه المادة:

مرورها مع باقي المواد.

معالي رئيس المجلس

معالي وزير المالية

معالى وزير المالية

عنده موسسية في العمل.

معالي رئيس المجلس

السيد حاتم الغزاوي

التعليمات الاخرى.

معالي رئيس المجلس

معالي وزير المالية

معالي وزير المالية

المغز او ي

التعليمات التي تصدرها الدائرة.

السيد المقرر

المادة كما وردت في المشروع

المادة (۲۰)

يجوز الترخيص في بعض الحالات بنقل البضائع من سفينة الى اخرى او سحب البضائع التي لم يجر ادخالها الى المخازن من الارصفة السي السفن ضمن الشروط التي يحددها المدير .

قرار اللجنة

المادة (۲۰)

السيد المقرر

موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح (٦١) معالي رئيس المجلس

المادة مطروحة على المجلس؛ موافقة.

المادة كما وردت في المشروع القصل الثامن

احكام مشتركة

المادة (۲۱)

أ - لايجوز ان تذكر في بيان الحمولة (المنافيست) او مايقوم مقامه عدة طرود مقفلة ومجموعة باي طريقة كانت على انها طرد واحد ويراعسي بشسأن المستوعبات والطبليسات والمقطورات التعليمات التي تصدرها الدانرة. قرار اللجنة

المادة (٦١)

موافقة بعد اعادة ترقيمها لتصبح (٦٢)

معالي رئيس المجلس

الاستاذ عبدالرؤوف

السيد عبدالرؤوف الروابده

الدكتور طراد القاضي

اطرح بداية التعليمات التي يصدرها الوزير، من

معالي رئيس المجلس الدكتور القاضى

انا اقترح أن يصدرها مدير الدائرة. معالي رئيس المجلس

مع هذا الاقتراح؟

(انتهت الجلسة)

امين عام مجلس النواب د. محمد المصالحة

من مع التعليمات التي يصدر ها المدير؟ موافقة.

ارفع الجاسة للاستراحة لمدة ربع ساعة وارجو

(ر فعت الجلسة للاستر احة)

لم تستأنف الجلسة لعدم وجود النصاب القانوني

المادة بعد التعديل، مو افقة؟ مو افقة.

ر نیس مجلس النو اب م. سعد هايل السرور

